

مدخل جديد لدراسة التركيب الطبقي العربي

A new introduction to the study of Arab class structure

أحمد موسى بدوي¹ ،
1 باحث علم اجتماع مصري، البريد

تاريخ الاستلام: 2024/05/05 تاريخ القبول: 2024/05/18 تاريخ النشر: 2024/06/26

الملخص:

Studying the Arab class structure is considered one of the necessary scientific projects for formulating policies and implementing development programs. Despite the continued interest in this project, the processes of sorting and distinguishing class boundaries remain incomplete, because the Arab class structure itself is in a markedly dynamic state, and Arab society is still characterized by traditional and modern social structures. . This entails renewed scientific and applied needs to detect change in the class structure, and measure the impact of this change on the Arab development project in general. The events that the Arab world has been going through since October 7, 2023 have proven that there are many constants in the field of social scientific research that need critical review, in a different manner that seeks criticism and reconstruction, not constructive criticism. So that the Arab researcher has the ability to produce theoretical and methodological frameworks, whenever necessary. This article is an attempt to propose a new methodological strategy for studying Arab class structure, in addition to presenting a proposed theoretical model for class structure, which can be tested in future field research.

Key words: Arab Class Structure/Conflicted Rules Theory/Methodological Strategy

المخلص:

- تعتبر دراسة التركيب الطبقي العربي من المشاريع العلمية الضرورية لرسم السياسات وتنفيذ البرامج التنموية، ورغم الاهتمام المستمر بهذا المشروع، تظل عمليات فرز وتمييز الحدود الطبقيّة غير مكتملة، بسبب أن البنية الطبقيّة العربيّة ذاتها في حالة ديناميّة مشهودة، وما يزال المجتمع العربيّ يتلبسه بني اجتماعيّة تقليديّة وحديثة. ويتّربّ على ذلك احتياج علمي وتطبيقيّ متجدد للكشف عن التغير في البنية الطبقيّة، وقياس تأثير هذا التغير على المشروع التنموي العربي بصفة عامّة. وقد أثبتت الاحداث التي يمر بها الوطن العربي منذ السابع من أكتوبر 2023م أن هناك الكثير من الثوابت في ميدان البحث العلمي الاجتماعي، تحتاج إلى المراجعة النقدية، بأسلوب مختلف يرنو إلى النقد وإعادة البناء، وليس النقد البناء. بحيث يمتلك الباحث العربي القدرة على إنتاج الأطر النظرية والمنهجية، كلما دعت الضرورة لذلك. وهذا المقال محاولة لاقتراح استراتيجية منهجية جديدة لدراسة التركيب الطبقي العربي، بالإضافة إلى تقديم نموذج نظري مقترح للتركيب الطبقي، يمكن اختباره في البحوث الميدانية مستقبلا.

الكلمات المفتاحية: التركيب الطبقي العربي / نظرية القواعد المتصارعة / الاستراتيجية المنهجية

■ مقدمة:

من المعلوم أن الدراسات الطبقيّة العربيّة والعالميّة قد تأثّرت – وما تزال – بتراث الاتجاه الماركسي، ومنه شاع نمط من الكتابة العلميّة حول الطبقات، مقيد بالمفاهيم الأساسيّة للنظرية الماركسيّة، وخاصّة، مفاهيم التناقض والصراع والكفاح الطبقي، والانحياز السياسيّ الطبقي، إلخ. وخلافاً عن هذا النوع من الكتابات، ودون إهماله، فإننا نذهب إلى أن الطبقة الاجتماعيّة حقيقة واقعة، يتميّز أفرادها بخصائص اقتصاديّة وثقافيّة واجتماعيّة وسياسيّة ونفسية مشتركة، تولّد لديهم رؤية طبقيّة تلقائيّة وعفويّة تدفعهم إلى الاستجابة للمستجدات بطريقة يمكن قياسها علمياً، حتّى (لو) لم تتجسّد هذه الرؤية في شكل عمل مقصود أو مؤسسي.

وعليه فإننا نذهب إلى أن البحث في الدراسات الطبقيّة يكتسب أهميّته، إذا استطعنا من خلاله الكشف عن رؤية الطبقة أو الشريحة الاجتماعيّة للعالم والأشياء، وكيف تتفق أو تختلف أو تتناقض مع رؤية الجماعة المحليّة التي يعيش في كنفها الفرد، أو المجتمع والدولة التي ينتمي إليها أو الإقليم والعالم بصفة عامّة. وكيف يمكن التدخل في تشكيل هذه الرؤية لكي تتفق مع المصلحة الوطنيّة، ولكي تستثمر طاقة الأفراد في تحقيق المشروع التنمويّ الشامل والمستدام.

وعند مراجعة التراث العلميّ وثيق الصلة (Badawi, 2014: 246-248)، اتضح لنا أن هناك اتفاقاً بين كبار الاساتذة الذين أشرفوا على أو شاركوا في مشاريع بحثية قومية عربيّة، نقول أن هناك اتفاق بين هذه الدراسات على أن التراث العلميّ الخاص بدراسة الطبقات في الوطن العربيّ، يغلب عليه الطابع الوصفيّ: (الملاحم العامّة للتركيب الطبقيّ، دراسة تكوين الشرائح، وصف اتجاهات الحراك الطبقيّ، وقياس أثر السياسات الاجتماعيّة على التركيب الطبقيّ). ومشكلة هذا النوع من الدراسات أنها لا تجيب عن السؤال الحاسم، ماذا بعد؟ لأنّها دراسات تستهدف معرفة الحاضر بالنظر العلميّ في الماضي، بسبب ما نطلق عليه التأثير الخفيّ والدائم للماديّة التاريخيّة.

وعليه فإن التفكير في مدخل جديد للدراسات الطبقيّة يعدّ منحيّ ذو أهميّة ملحّة، خاصّة إذا كان مقرونًا بطرح أساس منهجيّ جديد، وعليه فإن الباحث في هذا المقال يطرح السؤال: ما الاستراتيجيّة المنهجية والنظرية لدراسة التركيب الطبقيّ العربيّ؟

أولاً: الاستراتيجية المنهجية لدراسة التركيب الطبقي العربي

ثمة مخططات منهجية عديدة ممكنة لمعالجة أي موضوع أو ظاهرة، وقدرة الباحث على التوصل إلى المقاربة الملائمة، تعد من المهارات الضرورية التي يجب أن يمتلكها، فالمقاربة وفقاً لتعريف عبدالله البريدي، هي بلورة منهجية ملائمة لتناول موضوع أو ظاهرة أو نص من شأنها إظفار الباحث بإجابات جيدة مقنعة، تتأسس على الأدلة والشواهد الداعمة للنتائج أو الآراء التي خلص إليها الباحث. (البريدي، 2024: 52-53). غير أن بعض الموضوعات والظواهر، ومنها الدراسات الخاصة بالتركيب الطبقي، تحتاج استراتيجية منهجية بالإضافة إلى المقاربة الملائمة. ونذهب في هذا المقال إلى أن استراتيجية دراسة التركيب الطبقي العربي يجب أن تقوم على أربعة أسس هي: الدورية والشمول والمقارنة والاستشراف، ومن الصعب تحقيق هذه الاستراتيجية دون وجود هيئة علمية دائمة متعددة المهارات والتخصصات، ومن الملائم القيام بالدراسة على المستوى القومي مرة كل عشر سنوات على الأقل، ووضع النتائج في صورة سلاسل زمنية قريبة ومتوسطة المدى.

شكل رقم (1) يبين أسس الاستراتيجية المنهجية لدراسة التركيب الطبقي العربي



المصدر: (إعداد الباحث)

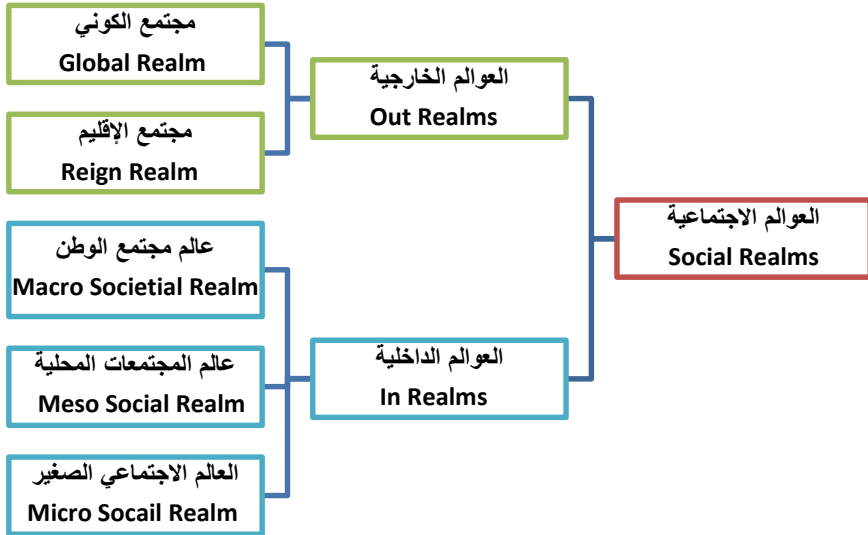
فمن خلال الدراسة الدورية يتمكن المهتمون من فهم التطور والتحويلات بطريقة منطقية، وتتكون لديهم معرفة متراكمة، تسمح لهم بتقييم العمل من الناحية المعرفية، وتسمح لصناع القرار بتقييم السياسات التي تم تنفيذها. ولأن الظواهر الطبقيّة – شأن كافة الظواهر الاجتماعية- لا يمكن الاحاطة بها احاطة علمية كاملة، ودائماً ما تفاجئنا الظواهر بمستجدات غير متوقعة، وغير مقصودة، هنا تبدو أهمية الدراسة الدورية، كونها تعزز الواقعية النقدية، وتعيد ضبط الأسس النظرية والمنهجية التي يقوم عليها المشروع لاستيعاب غير المفكر فيه، وغير المتوقع وغير المقصود. ومن جهة الشمول، فمن الضروري أن تكون الدراسة قومية الطابع، يمكن إدراك نتائجها ادراكاً عقلياً وحسياً، كماً وكيفياً، كلياً وجزئياً. بحيث تغطي كافة التركيبات الطبقيّة الفرعية (ريف، حضر، بدو، تجمعات صناعية، عشوائيات، تجمعات سكنية مسيجة، مدن جديدة، مدن سياحية، مجتمعات حدودية). وفي داخل كل تركيب من هذه التركيبات الفرعية، من المهم أن تتعمق الدراسة لتشمل كافة مكونات التركيب الطبقي المادية والعلائقية والنفسية (كالعلاقات الطبقيّة- الطبقيّة؛ العلاقات الطبقيّة-الائتمانية؛ الحراك والانقسام والانكماش الطبقي؛ الوعي الطبقي والمصالح والصراعات الطبقيّة؛ التشكيلات الطبقيّة كالنقابات والروابط والاتحادات والأحزاب؛ والانتاج الفكري والأدبي والثقافي الطبقي). كما يحتاج المدخل الشمولي، كما ذكرنا إلى فرق بحثية عابرة للتخصصات، بحيث تكون قادرة على الاستقراء العلمي المنضبط للواقع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي، والديني، والديمقراطي، والايكولوجي.

وفيما يتعلق بأساس المقارنة، فقد لاحظنا من قراءة التراث العلمي وثيق الصلة، أن هناك ندرة حقيقية في الدراسات الطبقيّة المقارنة رغم أهميتها القصوى. ونرى أن المدخل المقترح لا يكتمل الا بإجراء دراسات مقارنة للتركيبات الطبقيّة على المستوى الاقليمي والعالمي. لأن تعزيز قوة التأثير العربي، يتطلب بناء قاعدة معرفية على أساس مقارن لفهم وتقدير قوة الآخر، والتعرف على نقاط القوة والضعف في التركيب الطبقي داخل كل قطر عربي.

علماً بأن استراتيجية المقارنة في هذا النموذج تعتمد على أساس نظري مشتق من نظرية القواعد المتصارعة (Badawi, 2018: 4) حيث تذهب النظرية إلى أن الإنسان يعيش في عصر العولمة في

خمس عوالم اجتماعية، تتدرج من البساطة إلى التركيب والتعقيد، كل منها يمثل حقيقة اجتماعية مستقلة، كما يتضح في المخطط التالي:

شكل رقم (2) يبين تقسيم العوالم الاجتماعية وفق نظرية القواعد المتصارعة



المصدر: (إعداد الباحث)

وعليه فإن التفاعلات والعلاقات الطبقيّة التي يمكن أن تظهر في العالم الصغير، تكون مرتبطة ومتأثرة بالأوضاع الطبقيّة على المستوى المحلي والوطني، وهي كذلك مرتبطة ومتأثرة بالأوضاع الطبقيّة الإقليمية والكونية، ما يعني أن استراتيجية المقارنة توفر أساس معرفي لا بد منه لفهم الخرائط الطبقيّة في العوالم الاجتماعية الخمسة، والوقوف على الوضع الحقيقي للتركيب الطبقي على مستوى العوالم الداخلية، ومن ثمّ تساعد في رسم وتنفيذ السياسات التنموية الوطنية المستقبلية، مع لفت انتباه القارئ إلى أن المدخل المقارن يمنح الثقة للباحث وللمؤسسات الأكاديمية في التعرف على الواقع، والتفكير في تغييره، وهذا بدوره ينقلنا إلى الأساس الرابع من النموذج المقترح للدراسات الطبقيّة، ونعني به الاستشرافية.

فمن المعلوم للقارئ أننا نحن العرب دائماً ما نخشى التفكير في الزمن القادم، نكتفي بالتعايش مع الحاضر أو الانتقام منه باستدعاء الماضي. وكأننا نقرر موت المستقبل قبل أن يظهر للوجود.

غير أن القوى الأخرى (إقليمية أو كونية) لها رأي آخر، فالمستقبل عندهم لا يتسم بالغموض وإنما هو رهن التشكل، يجري توجيه مساراته في الاتجاه المناسب لبسط الهيمنة أو الحفاظ عليها. (بدوي، 2015)

وفقا للنموذج الذي يطرحه هذا المقال، لم تعد الاستشرافية ترفا ابستمولوجيا، ولا تستهدف التنبؤ بسلوك الظواهر الطبقيّة فقط أو الحيلولة دون تحول هذه الظواهر إلى مشكلة أو أزمة بين الفرد والمجتمع ومؤسسات الدولة، وإنما المقصود هو التدخل في مسار الظواهر الطبقيّة من خلال رؤية علمية، وإرادة سياسية، قادرة على التحكم في المتغيرات المستقلة المؤثرة في التركيب الطبقي، لضمان تغيير سلوك الظواهر بالكيفية التي توافق المصلحة الوطنية، أي أننا في هذا النموذج لا ننظر للمستقبل من خلال التوقع، وإنما من خلال توظيف القدرة على بناء وصناعة هذا المستقبل. أوضح المقال في هذا الجزء أن انجاز مشروع دراسة التركيب الطبقي يجب أن يكون دوريا، شاملا، مقارنا، واستشرافيا، ما يضمن للأكاديميين إنتاج حقائق علمية واقعية، ويضمن لواضعي السياسات وصناع القرار قاعدة معلوماتية مكتملة لصناعة مستقبل أفضل. وبطبيعة الحال فإن هذه الاستراتيجية المنهجية تحتاج إلى مدخل نظري لدراسة التركيب الطبقي، يتجدد هو الآخر مرة كل عشر سنوات على الأقل.

ثانيا: مقترح نظري لدراسة التركيب الطبقي العربي

تشكل اسهامات كارل ماركس وماكس فيبر، المحور الذي تدور حوله دراسات الطبقة في التراث العالمي، وكلاهما ينطلق من أساس واحد، هو أثر المتغير الاقتصادي في تشكيل البناء الطبقي ثم يختلفان في تحديد طبيعة العلاقات الطبقيّة، حيث اعتبرها ماركس علاقات صراعية ناتجة عن الاستغلال وتعارض المصالح، في حين اعتبرها فيبر علاقات تنافسية يحتمها الانخراط في السوق. كما أن التدرج الاجتماعي، لدى فيبر لا يرتبط بالوضع الطبقي فقط، وإنما بالمكانة الاجتماعية والقوة السياسية. ويبقى اميل دوركايم متأخرا بمسافة كبيرة عن ماركس وفيبر، ومع ذلك فإن قراءة جديدة لمؤلفاته أتاحت ادخال متغيرات جديدة لتمييز التركيب الطبقي. وخارج هذه الاتجاهات الكلاسيكية توجد محاولات أخرى، من بينها اتجاه العلاقة بين الفعل والبناء. ومن المهم

أن نبدأ قبل طرح المقترح النظري بتقديم نبذة مختصرة على التطور الذي لحق بهذه الاتجاهات الأربعة كما يلي:

2-1 الاتجاهات الرئيسية لدراسة الطبقة الاجتماعية

تطور الاتجاه الماركسي عبر مسارين: الأول مسار البنيويين الماركسيين، الذي يحاول إيجاد مخرج لمأزق التنبؤات الماركسية التي لم تتحقق، وعليه طور كل من **ألتوسير وبولانتزاس**، أفكارا حول أثر العوامل السياسية والأيدولوجية، في سلب الوعي الثوري من الطبقة العاملة. وتمثل الماركسية الجديدة المسار الثاني في هذا الاتجاه، ومنها **اسهامات اريك اولن رايت**، خاصة نظرية الأوضاع الطبقيّة، ويتأسس تصنيف **اولن رايت** على متغيرات استغلال ملكية رأس المال، السلطة البيروقراطية، والمهارات.

كما يمكن رصد تطور الاتجاه الفيبري، عبر مسارين: الأول يمثل **جولد ثورب وزملاءه**، وهو المسار الذي يعتبر أوضاع السوق والعمل، أساساً لتصنيف الطبقات في المجتمع، بالتأكيد على علاقات التنافس، كأساس للحراك الطبقي، وباعتبار اللامساواة أمراً طبيعياً ناتجة عن تفاوت القدرات على استغلال الفرص المتاحة في السوق. ولذلك فقد أهملوا أثر التعليم في الحراك الطبقي. ويعتمد تصنيفهم على متغيري المهنة والسلطة اللازمة لشغل الموقع الوظيفي. أما المسار الثاني فيرتبط بكل من **دينيس جلبرت وجوزيف آلان كاهل**، ونجد فيه ميلاً لتبني نظرة تكاملية، تتمحور حول أفكار فيبر، حيث ينطلقان من متغيرين مؤثرين في التركيب الطبقي: الأول متغير الدخل، بالتركيز على مصادره ومستوياته، والثاني متغير المهنة، بالتركيز على نوع المهارة التكنولوجية التي يمتلكها الفرد، ومستوى التعليم، وموقعه من تراتبية السلطة.

وبالنظر إلى الاتجاه الدوركامي، نجد أنه على الرغم من اقراره بواقع الصراع الطبقي إلا أنه يتنبأ بأن تطور النظام الرأسمالي، سيحول دون تحول الصراع إلى قوة تغيير ثورية، عبر ما يسميه "مأسسة الصراع". وينشغل الاتجاه الدوركامي الجديد، خاصة **ديفيد جروسكي**، بإضافة العامل التكنولوجي، إلى العوامل المؤثرة في التصنيف الطبقي، مع تحويل مفهوم مأسسة الصراع إلى نموذج نظري تفسيري.

وأخيرا فإن الاتجاه الرابع، ينقسم إلى مسارين: الأول ويمثله بيير بورديو، الذي أضاف بعداً جديداً للدراسات الطبقيّة، لفهم وتفسير التمايز الاجتماعي وصوره وأشكاله، وبالتركيز على ثقافة الاستهلاك، وعلى القيود البنائية المفروضة على الحراك الطبقي، وخاصة في مجال التعليم. أما المسار الثاني لهذا الاتجاه، ويمثله أنتوني جيندرز فهو غير مؤيد لحقيقة وأثر الطبقة في الحياة الاجتماعية، معتبرا إياها تراثا عفا عليه الزمن.

2-2 مكونات التركيب الطبقي العربي

تميل الدراسات العربية الحديثة، وثيقة الصلة، إلى الاعتماد على نظريتي أولن رايت، وجولدثورب كإطار نظري، غالبا دون تعديل، باستثناء محاولة إبراهيم العيسوي في بحث الخريطة الاجتماعية لمصر، الذي قدم تعديلا بسيطا لنظرية رايت باستحداث مفهوم المواقع المختلطة. ونزعم أنه لا يمكن التعويل على نموذج أولن رايت، لأنه يقوم على تصنيف حالة متطورة من المجتمعات الطبقيّة ما بعد الحداثيّة، يشتمل تركيبها الطبقي على اثنتي عشر موقعا طبقيّا، وكذلك لا يمكن التعويل على نموذج جولد ثورب وزملاءه الذي يشتمل على إحدى عشر طبقة، لسبب رئيسي: أن الوضع الطبقي في غالبية الأقطار العربيّة، لم يشهد نموا تاما، وما يزال حجم الاقتصاد غير الرسمي كبيرا، بالإضافة إلى ضعف القطاعات الإنتاجية داخل الاقتصاد العربي، الأمر الذي يؤدي إلى وجود عوائق داخل سوق العمل الرسمي، تحول دون تمدد الطبقات الأساسية ثم انقسامها على النحو المشهود في المجتمعات الغربية.

حتى على مستوى المجتمعات الطبقيّة ما بعد الحداثيّة، نجد مراجعة جادة للنظريات الخاصة التي تبالغ في عدد الطبقات الاجتماعيّة، من أهم هذه المراجعات، ما قام به مايك سافاج استاذ علم الاجتماع بمدرسة لندن للاقتصاد وفريق البحث المشارك في المسح الطبقي البريطاني (2011) واستطاع الفريق تقديم تركيب طبقي جديد لبريطانيا يقوم على سبعة طبقات: [النخبة؛ الطبقة الوسطى المستقرة؛ الطبقة الوسطى الفنيّة؛ العمال الجدد، الطبقة العاملة التقليديّة؛ عمال الخدمات البازغيّن؛ الفئات قبل الطبقيّة] ، ومن الجديد بالذكر أن الاستبيان الرئيسي لهذا المسح طبق على أكثر من 160 ألف مواطن انجليزي، بمعاونة من هيئة الاذاعة البريطانية، بالإضافة إلى

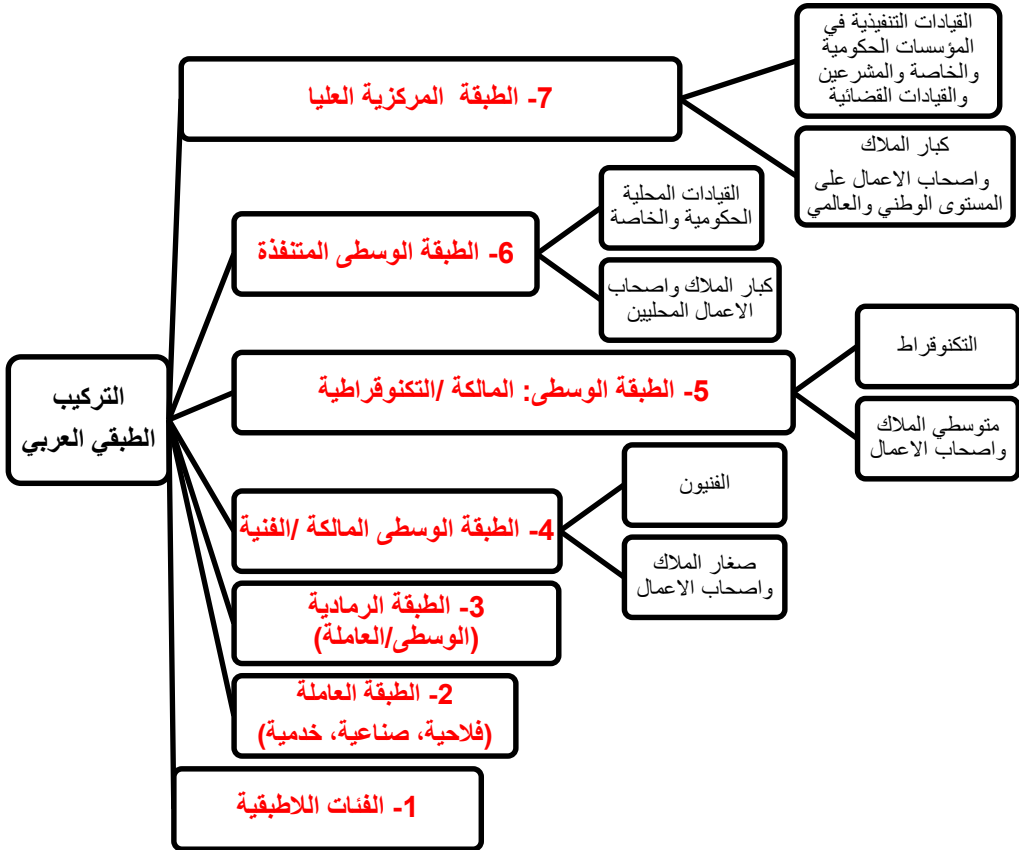
مقابلات أجريت على عينة ممثلة. اعتماداً على ثلاث متغيرات أساسية: الرأس المال الاجتماعي، الثقافي، الاقتصادي. وبلاستفادة من نظريات جولد ثورب، وبير بورديو وديفيد جروسكي، وعلى نحو أقل باريك أولن رايت.

وبناء على ما سبق وإضافة عليه، فإن الباحث في هذا المقال يفترض وجود خمسة حزم من المتغيرات تؤثر في تمييز الحدود بين الطبقات:

- (1) حزمة الدخل: مصدره، نوعه، قيمته.
 - (2) حزمة المهارات المعرفية والفنية: درجة التعليم، نوعه، ومستويات التدريب.
 - (3) حزمة السلطة والمصالح الطبقيّة: الموقع داخل التقسيم الرسمي للعمل، الدور النقابي والسياسي.
 - (4) حزمة المتغيرات الثقافية: أساليب الحياة، أنماط الاستهلاك.
 - (5) حزمة المتغيرات التقليدية: وهي متغيرات مؤثرة في التركيب الطبقي في الحالة العربية، ونعني بها أحد أو بعض أو كل المتغيرات الدينية – المذهبية – القبلية – الجهوية – العرقية.
- وبناء على هذه المتغيرات نفترض أن التركيب الطبقي العربي (في غالبية الأقطار)، يتكون من سبعة طبقات كالتالي:

- (1) الفئات اللاطبقية الكادحة Under Class Strata
- (2) الطبقة العاملة Working Class
- (3) الطبقة الرمادية (الوسطى/العاملة) Gray Class (middle/working)
- (4) الطبقة الوسطى المالكة/الفنية middle class Small owners & technician
- (5) الطبقة الوسطى المالكة/التكنوقراطية middle Class Medium owners & technocrat
- (6) الطبقة الوسطى المالكة/المتنفذة: Big owners & local government leaders
- (7) الطبقة المركزية العليا Upper Central Class

شكل رقم (3) يبين التركيب الطبقي العربي



المصدر: من إعداد الباحث

2-3 التعريفات الاجرائية لمكونات التركيب الطبقي

- الفئات اللاطبقية الكادحة : وتضم كافة المتعلمين وغير المتعلمين غير القادرين على الحصول على فرصة عمل رسمية في الحكومة أو القطاع الخاص، وبعضهم يحصل على عمل مؤقت أو غير رسمي، ويشكلون حجم البطالة في مرحلة زمنية محددة، ومعظمهم من فئات الشباب المتعلم.
- الطبقة العاملة (فلاحية، صناعية وتجارية): تتكون من كل الفئات غير المتعلمة أو الذين لم يتحصلوا على الشهادة الثانوية أو ما يعادلها، الذين يعملون في مهن أو حرف أو وظائف رسمية

دائمة، تعتمد على الجهد البدني والمهارة اليدوية، ولا تكفي مواردهم لبلوغ مستوى المعيشة المتوسط في المجتمع، وبعضهم يقع تحت خط الفقر.

- **الطبقة الرمادية (الوسطى/العامة):** وتتكون من الفئات المتعلمة من الحاصلين على الثانوية العامة وما يعادلها على الأقل، والتي تضطر للعمل في مهن وحرف أو وظائف رسمية دائمة تعتمد على الجهد البدني والمهارة اليدوية، بسبب عدم وجود فرص عمل مناسبة لهم. وغالبا لا تكفي مواردهم من العمل الرسمي بلوغ مستوى المعيشة المتوسط في المجتمع، وبعضهم يقع تحت خط الفقر، ويتميزون عن الطبقة السابقة بمستوى التعليم، وفي حال تحسن الأوضاع الاقتصادية وتوسع سوق العمل، يمكنهم الحصول على وظائف ملائمة تنقلهم إلى الطبقة الوسطى.

- **الطبقة الوسطى المالكة والفنية:** تتكون من فئتين: (أ) الفئة الوسطى الفنية، وتتكون من الحاصلين على الثانوية العامة وما يعادلها، الذين يمارسون مهنا فنية وذهنية غير معقدة، ووظائف يغلب عليه الطابع التنفيذي، ويمكنهم الترقى لوظائف إشرافية بعد خبرة زمنية طويلة نسبيا. (ب) أصحاب الملكيات الصغيرة، وتتكون من الحاصلين على الثانوية العامة وما يعادلها وما فوقها، الذين يملكون ويديرون أعمال إنتاجية أو خدمية صغيرة. وكلا الفئتين تستطيع ممارسة أساليب المعيشة المتوسطة في المجتمع بصعوبة، ويكون في الغالب على حساب رهن قوة عملهم أو عوائدهم المستقبلية، كالشراء بالأقساط، أو الاقتراض من الأفراد والبنوك. ولديهم صعوبات كبيرة في الحراك الطبقي الصاعد.

- **الطبقة الوسطى المالكة والتكنوقراطية:** تتكون من فئتين: (أ) الفئة الوسطى التكنوقراطية، وتضم الحاصلين على الشهادة الجامعية وما فوقها من أصحاب المهن الذهنية المعقدة، العاملين في وظائف يغلب عليها الطابع الإشرافي أو الفكري أو العلمي، أو الابتكاري المرتبط بالثورة التكنولوجية. (ب) أصحاب الملكيات المتوسطة، وتضم كل الحاصلين على الثانوية العامة وما يعادلها وما فوقها من أصحاب المشاريع الإنتاجية والخدمية الوسطى. ولدى الفئتين عوائد دخل كافية لبلوغ وتجاوز المستوى المتوسط للمعيشة في المجتمع، ويمتلك بعض أفرادها القدرة على الادخار والاستثمار والحراك الصاعد.

- الطبقة الوسطى المالكة والمتنفذة: وتنقسم إلى فئتين: (1) طبقة الحكم المحلي، وهم كل الحاصلون على تعليم جامعي وما فوقه، ويمارسون مهنا ذهنية معقدة، ويتولون وظائف قيادية داخل المجالات - السياسية والاقتصادية والامنية والاجتماعية والثقافية- المختلفة على مستوى أجهزة ومؤسسات الدولة في الأقاليم والمناطق (المحافظات). (2) أصحاب الأعمال ورؤوس الأموال الكبيرة، الذين يديرون حركة الاقتصاد بكافة قطاعاته على مستوى هذه الأقاليم. وكلا الفئتين يتمتعون بمستوى معيشي رفاهي، متشابهة إلى حد كبير مع مستوى معيشة الطبقة المركزية المتحكمة، والطبقة الرأسمالية العالمية، ويمتلكون القدرة على الادخار والاستثمار والحراك الاجتماعي الصاعد، ويطمحون دائماً للانتماء إلى الطبقة المركزية المتحكمة.

- الطبقة المركزية العليا: وتمثل هذه الطبقة نسبة لا تتجاوز 3% من السكان، وتتكون من فئتين متكاملتين، (1) أصحاب الوظائف المركزية التنفيذية والتشريعية والقضائية والأمنية والعسكرية في الدولة (2) كبار الملاك ورجال المال والأعمال الذين يديرون مشروعات خاصة واسعة النطاق على المستوى الوطني أو العالمي. وبعض أعضاء الطبقة المركزية المتحكمة من أصحاب المكنة المركزية الموروثة، وبعضهم قادم من الطبقة الوسطى المالكة/المتنفذة. وهي المسؤولة عن التخطيط وإدارة مشروعات التنمية وتوزيع عوائدها، إلى جانب أدوارها السياسية والأمنية الداخلية والخارجية.

2-4 افتراضات نظرية قابلة للاختبار الامبيرقي

من المهم أن يتجاوز البحث الطبقي عمليات التصنيف والتقسيم الطبقي وتمييز الحدود بين الطبقات، للكشف عن ميكانيزمات التكوين الطبقي، مثل علاقات الاستغلال، الانقسام الطبقي، الحراك الطبقي، الوعي الطبقي. واستكمالاً للمقترح النظري نفترض ما يلي:

- أن علاقات الاستغلال، تظهر مختلفة الشدة، لا وجود مطلق ولا عدم مطلق، تنحسر إذا اتجه المجتمع نحو العدالة والمساواة النسبية، وتفيض إذا اتجه نحو الظلم الاجتماعي واللامساواة. وأن التركيب الطبقي العربي، ينطوي على ثلاث أنواع من علاقات الاستغلال هي: علاقات استغلال ملكية وسائل الإنتاج والتحكم فيها؛ علاقات استغلال السلطة البيروقراطية؛ وأحياناً في بعض المجتمعات المحلية العربية، ترتبط

علاقات الاستغلال بالمتغيرات التقليدية كما أوضحنا، مثل علاقات استغلال النفوذ القبلي أو العرقي أو الديني أو المذهبي.

■ يحدث الانقسام الطبقي: إذا تطورت الخصائص الحضارية داخل المجتمع بصفة عامة، ما يؤدي إلى وجود تناقضات داخل الوعاء الطبقي الواحد، لا يستطيع استيعابها مع الوقت، فينسلخ وعاء طبقي جديد. وأحيانا تتم هذه العملية التاريخية متسارعة، يتسم حينها التركيب الطبقي بأنه ولود، وأحيانا تتم ببطء، في التركيب منخفض الخصوبة. وأحيانا تتوقف فيتصف التركيب بأنه عاقر. وفي المقابل يحدث الانكماش الطبقي: عندما تتدهور الخصائص الحضارية لبعض الأوعية الطبقيّة، ما يجعلها تتداخل في حدود طبقة مجاورة، إلى أن تختفي داخلها تماما، فيحدث انكماش في التركيب الطبقي.

■ توجد ثلاث أنواع من الحراك الطبقي: جماعي، وفئوي، وفردى، لكل نوع منها اتجاهين أحدهما صاعد والآخر هابط، ويرتبطون من جهة بعلاقات بينية متبادلة، كما يرتبطون من جهة ثانية، بالحالة الحضارية للمجتمع، وخاصة في أبعادها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. ويمكن فهم الحراك الطبقي الفئوي والفردى، بدلالة الحراك الجماعي باتجاهيه الصاعد والهابط. وكلما هبط معدل الحراك الطبقي الجماعي، يرتفع معدل الحراك الطبقي الفئوي، ويأخذ الحراك الفردى طابع القفزة الضفدعية. بينما إذا ارتفع معدل الحراك الطبقي الجماعي، يقل معدل الحراك الفئوي، ويأخذ الحراك الفرد الطابع العصامي.

■ شهد التركيب الطبقي العربي، حراكا طبقيًا جماعيا صاعدا، في الستينيات وحتى منتصف السبعينيات من القرن الماضي، ثم تغير اتجاه الحراك الجماعي بعد ذلك إلى الهبوط، ويشهد في اللحظة الراهنة ارهاصات مرحلة أخرى، لم تتضح معالمها بعد. وإن كانت تطمح في استعادة نمط الحراك الجماعي الصاعد.

■ لم تلعب التشكيلات الطبقية العربية (النقابات، الاتحادات، الروابط، الاحزاب)، دورا ذي بال في مأسسة الصراع الطبقي، وعجزت عن تحقيق المصالح الطبقية، خاصة الاقتصادية والسياسية، بسبب خضوعها القسري، لثلاث قوى سياسية واجتماعية: من جهة الطبقة المركزية المتحكمة، ترغيبا وترهيبا، أو من جهة قوى المعارضة التي استحلت التشكيلات الطبقية كميدان للممارسة السياسية، ومن جهة الجماعات الطائفية والاثنية والقبلية، المقاومة لدور التشكيلات الطبقية في إلغاء التمييز والتعصب التقليدي. ما أدى في النهاية إلى تحول الكفاح الطبقي المؤسسي، إلى كفاح مشنت وفئوي، يفتقد الاستراتيجية، ويفتقد القيادة النقابية المخلصة.

■ الوعي الطبقي، هو إدراك كل من: الخصائص الحضارية للوعاء الطبقي الذي ينتمي إليه الفرد؛ والعلاقات الطبقية التي تربط بين هذه الأوعية؛ والمصالح الطبقية التي يسعى أفراد الطبقة لتحقيقها، ويصدر هذا الوعي في صور عفوية، أو اجتماعية، أو يظل باطنيا في حالات نادرة. وتعمل الطبقة المركزية المتحكمة، المتحالفة مع الطبقة الوسطى المتنفذة، على إعادة إنتاج أوضاعها الطبقية المتميزة، من خلال المؤسسات التعليمية والاعلامية والدينية والأمنية، تحت ادعاءات ومزاعم الحفاظ على الوطن أو الدين أو التاريخ المشترك للجماعة. ونفترض أن الوعي الطبقي في العالم العربي، لم يتطور من وعي عفوي نفسي، إلى وعي طبقي اجتماعي، لغياب الممارسة الحزبية الديمقراطية، وانحراف مسار التشكيلات الطبقية بكافة أنواعها.

■ رغم أن التركيب الطبقي العربي، يعاني من علاقات استغلال أكيدة، ومن تناقضات طبقية عميقة، إلا أن معظم البلدان العربية لم تشهد صراعا طبقيًا بالمعنى الدقيق، وخضعت للإذعان الطبقي، وساعد على تكريس هذا الإذعان، عدم مأسسة الصراع السياسي. مع لفت الانتباه إلى خطورة الخضوع لحالة الإذعان، لأنها تخلق ظواهر الكراهية والعنف التي تنتشر في العلاقات الاجتماعية، ويكون الإذعان مصحوبا بتدهور

قبي وأخلاقي، وفساد بكافة أنواعه، من أجل التعايش مع التناقضات، وتحقيق المصالح الشخصية.

مع لفت الانتباه إلى أن تمييز الحدود بين الطبقات السبعة وشرائعها، يجب أن يكون دوريا وشاملا ومقارنا واستشرافيا، وهو ما يضمن التجدد المعرفي، وامتلاك القدرة على وضع السياسات وتصميم البرامج التنموية وثيقة الصلة، وكل ذلك يعود بالفائدة الانعكاسية على تطوير الأسس المنهجية والمدخل النظري كلما دعت الضرورة، وفقا لمبدأ النقد وإعادة البناء.

■ الخاتمة

يتضح مما سبق ضرورة تبني استراتيجية منهجية ونظرية لدراسة التركيب الطبقي، من أجل الكشف عن رؤية الطبقة أو الشريحة الاجتماعية للعالم والأشياء، وكيف تتفق أو تختلف أو تتناقض مع رؤى الجماعة المحلية التي يعيش في كنفها الفرد، أو المجتمع والدولة التي ينتمي إليها أو الإقليم والعالم بصفة عامة. وكيف يمكن التدخل في تشكيل هذه الرؤية لكي تتفق مع المصلحة الوطنية، ولكي تستثمر طاقة الأفراد في تحقيق المشروع التنموي الشامل والمستدام. وقد أوضحنا في المقال أن الاستراتيجية المنهجية لدراسة التركيب الطبقي العربي يجب أن تقوم على أربعة أسس هي: الدورية والشمول والمقارنة والاستشراف، ولضمان نجاح هذه الاستراتيجية يفضل وجود هيئة علمية دائمة متعددة المهارات والتخصصات، ومن الملائم القيام بالدراسة على المستوى القومي مرة كل عشر سنوات على الأقل، ووضع النتائج في صورة سلاسل زمنية قريبة ومتوسطة المدى. وفيما يتعلق بالمدخل النظري المقترح لدراسة الطبقة، أظهرنا في المقال - بعيدا عن المركزية النظرية الغربية - وجود خمسة حزم من المتغيرات المؤثرة في تمييز الحدود بين الطبقات (حزمة الدخل، المهارة الفنية والمعرفة، السلطة والمصالح الطبقية، المتغيرات الثقافية، وأخيرا حزمة المتغيرات التقليدية)، وقدمنا اقتراحا لتصنيف سباعي للطبقات في الوطن العربي. وفي خاتمة هذا المقال نتوجه للقارئ والباحث العربي بضرورة التعاطي النقدي البناء مع هذا الطرح ومحاولة اختباره على أرض الواقع.

• المراجع

1. Badawi, A. M. (2014). Middle class transformations in the Arab World, Contemporary Arab Affairs 7 (2),246-262
2. Badawi, A. M. (2018). Conflicted rules theory: A new theory in sociology, WadiAl-NilJournal, Vol. 18 (3):1-42.
3. أحمد موسى بدوي، 7 نوفمبر 2015، صناعة المستقبل: قراءة في تقارير مجلس الاستخبارات الوطنية الأمريكي، القاهرة، المركز العربي للبحوث والدراسات <http://www.acrseg.org/39556>
4. أحمد موسى بدوي، 2013، تحولات الطبقة الوسطى في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الفصل الأول
5. عبدالله البريدي. 2023. البحث الناجي: منهجية علمية لبناء الناجح التفسيرية. الرياض. دار أدب للنشر والتوزيع.
6. Savage, Mike, et al. (2013) A new model of social class? Findings from the BBC's Great British Class Survey experiment. Sociology, 47 (2). pp. 219-250.